التنويع الاقتصادي وآلياته في ظل اصلاح بيئة الاعمال الحالية للاقتصاد الجزائري

دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المتزامن لجوهانسن

Economic diversification and its mechanisms in light of reforming the current business environment for the Algerian economy

An application Study the methodology of the Co-integration test Johansen

صحراوي جمال الدين*، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)

عدوكة لخضر، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2021/08/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/11/30 ؛ تاريخ النشر : 2021/12/31

ملخص :

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى سبل تبني استراتيجية اقتصادية للدولة الجزائرية التي تتوفر على مورد طبيعي بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي و تقليل من هيمنة الموارد الطبيعية وفقا لطبيعتها، وكيف أن الريع هو السبب في التأثير في وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة الجزائرية بغية تحسين بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الحالي، خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول التي بينت ضعف وهشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري.

وهذه الدراسة بنيت لتشخيص وتحليل مؤشرات ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني للفترة (2000-2019)، بهدف قياس اثر الإصلاحات على التنويع الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، وتحقيقا لهذه الغاية نطبق منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتشير النتائج الى ان الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في الاستثمار المحلي والإصلاحات الهيكلية والممثلة بالائتمان المقدم للقطاع الخاص وكذا الإصلاحات المؤسساتية والممثلة بالاستثمار الاجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير والطويل، بينما التضخم له اثر سلبي.

الكلمات المفتاح: التنويع الاقتصادي، اصلاح بيئة الأعمال، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : A10-C51-E20-K10- -M20-O1

Abstract:

this study, we are trying to address ways to adopt an economic strategy for many countries that have a natural resource to move towards economic diversification and reduce the dominance of natural resources according to their nature, and how rents are the reason for influencing the pace and speed of reforms launched by the government. Algeria, especially in light of the low oil prices, which showed the weakness and fragility of algeria's economic structure.

This study was built to diagnose and analyze the levels of the national economy (2019-2000), with the aim of measuring the impact of reforms on economic diversification in Algeria in the short and long term, and to this end we apply the Johanneson Test methodology for joint integration and the results indicate that economic and structural reforms as well as institutional reforms have a positive impact on economic diversification in the short and long term, while inflation has a negative impact.

Keywords: Economic diversification, business environment, the competitive performance of the Algerian economy.

Jel Classification Codes : **A10-C51-E20-K10- -M20-O1.**

* المؤلف المرسل، saraouikamal14@gmail.com

I- تمهيد :

ان التغيرات الاقتصادية وتباين وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخير بين الانتعاش والركود التي يشهدها العالم، أصبح إبراز الأهمية الكبيرة للتنويع الاقتصادي للدول النفطية و خاصة بعد أن أدركت البلدان الريعية خطورة الاعتماد على هذا المورد الوحيد والمتمثل في درجة الاولى النفط كثروة متوفرة بكثرة و اسعارها المرتفعة في الاسواق العالمية هو نعمة عليها مكنها من الحصول على موارد مالية كبيرة ومهمة، ساعدتها في تمويل وانجاز مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يصبح نقمة في حالة تجاهل بعض القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات في ظل انخفاض هذا المورد.

وبالأخص الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرتي الهدر والاختلاس، كما انه يعاني ضعفا تأكد ظهوره جليا بعد انخفاض أسعار البترول، وليتضح أن الريع هو السبب في التأثير في وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة الى جانب أثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص، مما أدى الى ظهور مناخ ازدادت فيه حوافز الفساد وترتفع فرص ممارسته، كما انه تأكد جليا ضعف-هشاشة- اقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار البترول مع متنصف سنة 2014 وذلك من خلال تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة نتجت أساسا عن التوسع في الانفاق، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد النفقات وحاجة الأكثر هي الإصلاح وإعادة النظر في سياساتها المالية باعتبارها تملك خزانا ضخما من الموارد الطبيعية، وسعيا لبلوغ الأهداف قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي لتحقيق النموذج التنموي المستدام في ظل بيئة التنافسية الدولية، حيث قطعت الجزائر أشواطا في مسار التنمية الشاملة، ولكنها حققت على مستوى مؤشرات بيئة أداء الأعمال والتنافسية المراتب الأخيرة عالميا وعربيا الى جانب ضعف بيئة الاعمال التي تعيق تطوير الياتها، لتبرز ضرورة تسريع التحول نحو بناء استراتيجيات لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي خاصة في ظل مواجهة التحديات الحالية ضمن بيئة الاعمال وتنافسية الاقتصاد الحالي.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية

كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في ظل بيئة أداء الاعمال من اجل دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من تساؤلات فرعية

- هل تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي من خلال إصلاحات المطبقة في ظل بيئة أداء الأعمال ترفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال التنويع الاقتصادي؟
- ما هي الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتوجه نحو تفعيل الأداء التنافسي في عدة قطاعات (الصناعة، الفلاحة، السياحة) والتي تضمن المساهمة في تحسين بيئة الأعمال من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

- فرضيات الدراسة

- تحسين البيئة الاستثمارية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية يدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر .
- التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي على بيئة أداء الأعمال والذي يرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

- أهمية الدراسة

ان اسهامات الدراسة تبين مدى مساهمة التنويع الاقتصادي في دفع عجلة التنمية انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات، هذا يمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي تواجهها الجزائر كونها تمتلك قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وادارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل اعادة توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع القدرة من تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال من اجل استخلاف الثروة البترولية (الوجه السلبي للنفط) وخروج من معضلة لعنة الموارد الطبيعية المولدة للريع والفساد الاقتصادي.

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى

- التعرف عن أهم آليات والأدوات المستخدمة في تطوير بيئة الأعمال من خلال التنويع الاقتصادي؛
- البحث عن الآثار التي تنجم عن التنويع الاقتصادي؛
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي في ظل تطوير البيئة الاستثمارية وتفعيل التنويع الاقتصادي.

– الدراسات السابقة

دراسة Berthélemy (2005)[1] والتي تطرقت الى سياسة التنوع الاقتصادي، ومدى مكتسباته في ضوء نظرية التجارة الدولية، من خلال دراسة مقارنة بين بعض الدول المتقدمة ودول ناشئة وأخرى نامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط بشكل وثيق مع أشكال جديدة من التخصص الدولي كالتجارة البينية، ويجب أن تكون سياسة التنويع الناجحة قائمة على المشاركة في العولمة، إضافة الى دراسة ممدوح عوض الخطيب (2014)[2] التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970- 2011، حيث تم تقدير مؤشرات التنويع الاقتصادي اعتمادا على معامل هيرفندال هيرشمان، وأوضحت النتائج عدم ترافق النمو المتحقق في الاقتصاد مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية، الى جانب هذا الورقة البحثية لـ Al - Marhuubi , Fahim [3] التي أجريت بالاعتماد على النظريات الحديثة للنمو، وقدمت دليلا تجريبيا على أن تنويع الصادرات يعزز النمو الاقتصادي، و ارتباط تنويع الصادرات بارتفاع معدلات الاستثمار.

دراسة علي بوحامد (2011) بعنوان "مخاطر الإرتهان للاقتصاد الريعي حالة الجزائر – فقد تطرقت هذه الدراسة وهي مقال حول إشكالية المخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتهان للنفط؟ حيث تم عرض جملة من تلك المخاطر خاصة فيما يتعلق باستنزاف المخزون النفطي وضعف الأداء والنمو الاقتصادي يعني هشاشه الاقتصاد الجزائري في مواجهة آثار الصدمة النفطية وهي نفس النتائج المتوصل اليها في دراسة لكل من أوضايفية حدة، خوني رابح (2017)[4] بعنوان الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط(ضرورة التنويع الاقتصادي).

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل مسار الأداء الاقتصاد الجزائري ومدى تنويع في مختلف القطاعات خلال الفترة الزمنية (1998-2019) وما تبنته الحكومة الجزائرية من الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني، ويأتي تشخيص وتحليل مسار الانفاق العام للدولة وسبل تفعيل التنويع الاقتصادي كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من آثار والانعكاسات على الأداء التنافسي وتقييمها لمعرفة ما إذا كانت مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي وتأخذ بعين الاعتبار التنمية بمفهومها الشامل.

– خطة الدراسة

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة عناصر:

- الاطار النظري للتنويع الاقتصادي الداعم للأداء التنافسي.
- دور مؤشرات التنويع الاقتصادي والياتها في ظل أداء بيئة الأعمال الحالية للاقتصاد الجزائري.
- دور الإصلاحات في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن).

I. 1. الاطار النظري للتنويع الاقتصادي الداعم للأداء التنافسي.

1.1. التنويع الاقتصادي: يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، او تنويع الأسواق الداخلية، أسواق الصادرات، لهذا يرتبط بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو انخفاض الطلب الظرفي عليها[5] إضافة الى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد قطاع البترول وعائداته وتخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية[6]، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع[7].

التنويع يوجب على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا وبالمعنى الواسع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة[8] ووفق الاقتصادي Jean Claude Bertheleny [9] الاقتصاد المتنوع يمتلك الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض تتشارك في تكوين و تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية[10] تحقق الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل[11].

ومن بين اهم العوامل التي تعيق التنويع الاقتصادي هو اكتشاف الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي سرعان ما يترتب عنه تراجع كبير في الاقتصاد وهو ما يعرف بمصطلح "المرض الهولندي" الذي أصاب الاقتصاد الهولندي سبب التراخي الوظيفي لدى المجتمع الهولندي[12]، وتتحول ظاهرة وفرة المواد الخام التي من المفروض أن تكون نعمة، إلى نقمة على الاقتصاد وفي هذا الصدد عدد غايلفاسون[13] أربعة تفسيرات لهذه الظاهرة (المرض الهولندي؛ تهميش رأس المال البشري؛ تهميش رأس المال المادي؛ تهميش رأس المال الاجتماعي)، وهذا **ما يعرف بلعنة الموارد** هي ذات طبيعة مؤسساتية، حيث أوضح سوبرامانيان و

سالا مارتن[14] أن في حال جرى التحكم في المؤسسات بشكل جيد، فإنه لا يكون لهذه الأخيرة تأثير سلبي ومباشر في النمو الاقتصادي، بينما في حالة نوعية المؤسسات سيئة الأداء، فهذا سيسمح بانتشار السلوكيات الريعية السلبية (مهلوم وموين وتورفيك)[15].

وأصبح الريع مرد جميع المشكلات والاختلالات، مما شكل تداخل بين الاستعمالات الاقتصادية والسياسية والقانونية لهذا المفهوم، واعتبرت ليز أندرسن أن الدول الموسومة بالريعية تكون عادة دولا تسلطية بالنظر إلى ما في حيازتها من إمكانات مالية هائلة تمكنها من تمويل مؤسسات قمعية وعدم الاستجابة المتطلبات الحوكمة الرشيدة، ويمكن تلخيص آثار الموارد في ثلاثة نقاط[16] أثر الضرائب من خلال توافر موارد مالية مهمة تمكن الحكومة من تخفيف العبء الضريبي، أثر النفقات ويتمثل في ظهور طبقة من المستفيدين من الريع تقوم بأضعاف المؤسسات وتقليل الضغط للقيام بالإصلاحات، أما الأثر الثالث والأخير، فيتمثل في أثر تشكيل المجموعات بحيث يمكن الحكومة أن تمتع نشوء مجموعات اجتماعية مستقلة عن الدولة، ولهذا مفهوم الريع يتعلق بالسلوكات الانتهازية، كالفساد ومقاومة التغيير[17].

2.1. مؤشرات التنويع الاقتصادي: توجد العديد من مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها[18] معدل ودرجة التغير الهيكلي، درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وتطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، اضافة الى تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا يعتمد التنويع على مجموعة من العوامل والمتمثلة في[19] الحوكمة، القطاع الخاص، الموارد الطبيعية، القدرة المؤسساتية والموارد البشرية، وتعد تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي من اهم التحارب لامتلاكها عوامل مختلفة منها الداخلية كمنظومة المبادئ والقيم.

I. 2. دور مؤشرات التنويع الاقتصادي والياتها في ظل أداء بيئة الأعمال الحالية للاقتصاد الجزائري

1.2. واقع التنويع الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري: ان أداء النمو الاقتصادي الذي يعد من أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر[20]، لهذا الإصلاحات قصد التنويع لعبت دورا مهما في رفع معدل النمو الاقتصادي وتفسير الاختلافات في مستويات الناتج، و تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى انها تتسم بالتقلب بشكل واضح خاصة الفترة 2000- 2019، والتي صاحبتها انخفاض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام 2016 أي بمعدل تجاوز 72%، وهو ما انعكس على معدلات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية وبسبب هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة والزراعة إلا أنه يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات وهو موضح في الاشكال التالية.

شكل (1): بيانات الناتج المحلي الإجمالي **شكل (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج** **شكل (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة**

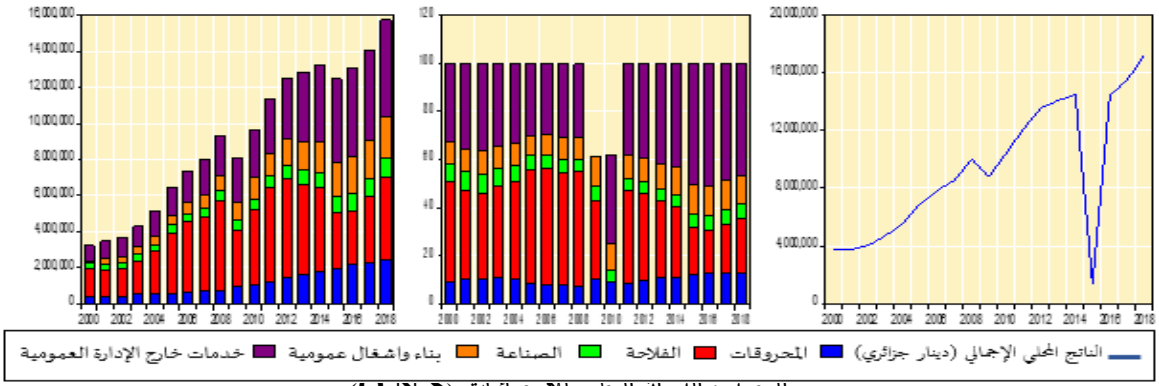

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

ان التحولات في هيكل الناتج خاصة فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه، يلاحظ أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر[21] لذا فهو يمثل في متوسط الفترة 2000- 2019 حوالي35.42% من الناتج الداخلي الإجمالي، غير أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، ونلاحظ أن الزراعة تمثل ما نسبته 11.40% في المتوسط سواء للسنوات 1994، 1996، 2000، هذه النسب تعكس محدودية و ضعف مساهمة الزراعة في النتائج الداخلي الخام، و في نفس الاتجاه كانت مساهمتها خلال الفترة 2000 – 2018 بالرغم من انتهاج سياسات تنمية زراعية و ريفية في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية وتوسيعه في سنة 2002، وبينما مساهمة الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 6.23% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، اما قطاع بناء والاشغال العمومية شكلت

في المتوسط ما نسبته 10.95% ، وبالنسبة للخدمات خارج الإدارة العمومية بلغ متوسطها 27.67%، كل هذه النسب تدل على افتقاد إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا[22].

2.2. امكانيات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

ا- القطاع الزراعي:

ان البرامج الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية التي انطلقت منذ سنة 2000 جاءت من أجل هدف أساسي وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلد وخلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية، وخفض معدلات الفقر من خلال توفير مناصب شغل في المناطق الريفية نتيجة لجهود المبذولة في إطار برامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ومن بين أهم الطرق والآليات التي استحدثت من أجل تطبيقها منها (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر ...الخ).

والاشكال التالية توضح مدى إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

شكل (4): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2014- 2016

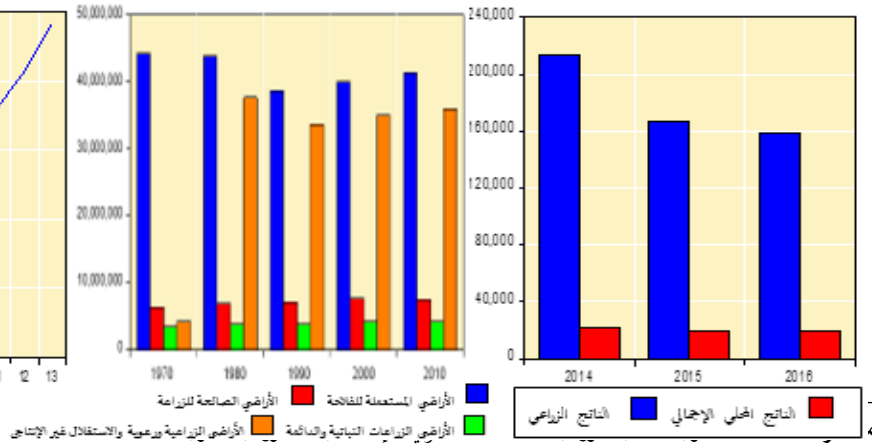

شكل (5): تطور مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1970- 2010.

شكل (6): تطور المساحة المروية (هكتار)

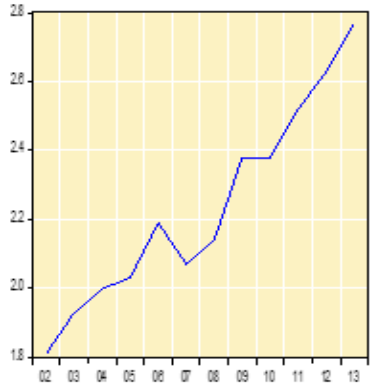

- معطيات البنك الدولي 2017، والديوان الوطني للإحصاءات ، حوصلة الجزائر 1962- 2011، الفصل (7) الفلاحة، 2012، ص 132- 149 ، والجزائر بالأرقام نتائج 2013- 2015.

ان المساحة الكلية للأراضي المستعملة للزراعة SAT قدرت بحوالي 35 مليون هكتار ستة 2016، أي ما يعادل 17.58% من المساحة الكلية، وهذه النسبة تراوحت ما بين 16 و18% من المساحة الكلية[23] منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أي عبر مختلف السياسات الزراعية لم تتغير مساحة الأراضي المخصصة للزراعة، وهي جد ضئيلة واستغلالها يعتبر أهم مؤشر لنجاعة أو فشل أي سياسة زراعية، وشكل رقم (5) يوضح توزيع استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر.

إن توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر امتدت على مساحة قدرت بـ 6.24 مليون هكتار سنة 1970 و 7.46 مليون هكتار سنة 2015، بزيادة مقدرة بـ 1.22 مليون هكتار ، وهي تمثل حوالي 20 % من الأراضي الزراعية المستعملة (ATS) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالبرامج و السياسات التي كانت تهدف إلى توسيع استغلال الأراضي، وهي تنقسم إلى (أراضي الزراعات النباتية، الأراضي غير المزروعة، أراضي الزراعات الدائمة، الأراضي الرعوية، أراضي الاستغلال الزراعية غير المنتجة)، وهي موضحة في الشكل السابق، ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة من اجل تطوير قيمة الاستثمار في قطاع المياه وكذا تطوير أساليب الري الزراعي حيث 10 % من المساحة المروية تستفيد منها، ونتيجة الجهود ارتفعت المساحة المروية كما يوضحه الشكل (6) الخاص بالمساحة المروية لتتواصل جهود تنمية الري الفلاحي ضمن الخطة الخمسية عام 2015-2019. الهدف بالنسبة لبرنامج عام 2015-2019 الانتقال من مساحة مروية 1.136.000 هكتار (2013) إلى مساحة مروية 2.136.000 هكتار (2019)، أي بزيادة قدرها "1 مليون هكتار" تمثل أكثر من 25% من المساحات الصالحة للفلاحة يعتزم قطاع الموارد المائية القيام بها.

ب– القطاع الصناعي:

إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة الاتجاه الاشتراكي (1962-1985) وتخللتها الصناعات المصنعة، ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا) حيث إن انهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف انهيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري اذ لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات خاصة الفترة الممتدة من 2001 إلى يومنا هذا، ونظرا للوفرة المالية المحققة بداية 2001 بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السلطات الوطنية في تبني برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدة على طول فترة (2001-2019) من أجل تدارك التأخر في التنمية وبعث حركه الاستثمار والنمو من جديد، حيث مساهمة الصناعة لا تمثل سوى ما نسبته 6.23% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط.

جـ– السياحة:

ان التنمية المستدامة السياحية تقضي من جهة تلبية الاحتياجات الحالية للسياح وللمناطق المضيفة، ويستوجب من الجهة أخرى وقاية وتحسين فرص المستقبل[24]. وتعد الجزائر من بين الدول التي عملت على توفير مقومات للاستثمار السياحي والتي تتجلى في ضرورة توافر طرق التمويل والعقار باعتباره محددا أساسيا لإنجاح وإنعاش الاقتصاد الوطني وعاملا مساعدا على جلب واستقرار المستثمرين ويعرف العقار على النحو الذي اتجه إليه المشرع الجزائري في المادة 20 من قانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، اضافة الى الإطار القانوني للاستثمار السياحي المشجع وكانت آخر التفاتة تشريعية لتطوير الاستثمار عموما والاستثمار السياحي خصوصا بموجب القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار[25]، والاشكال التالية توضح مدى مساهمة السياحة في الناتج وفي التشغيل وايرادات السياحية.

شكل رقم (7): مساهمة السياحة في الناتج

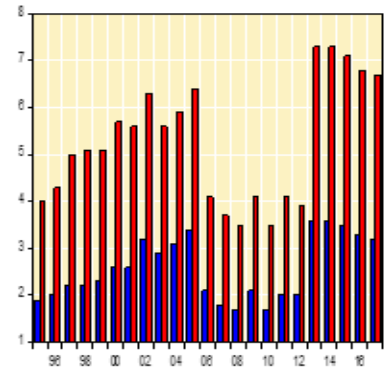

شكل رقم (8): مساهمة السياحة في التشغيل

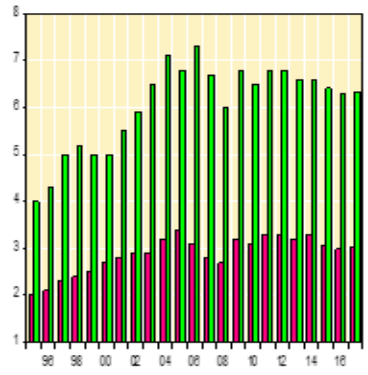

شكل رقم (9): ايرادات السياحية

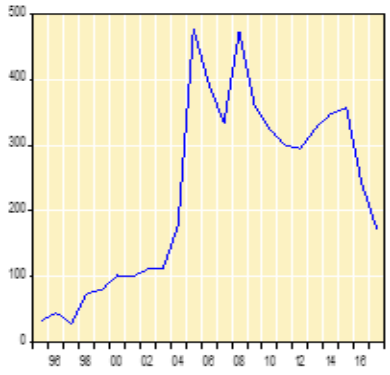

Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

-world travel and tourism council data

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن مساهمته المباشرة في الناتج الداخلي الخام لاتزال ضعيفة، وحسب توقعات المجلس العالمي للسياحة والسفر لنمو هذا المؤشر فهو لا يتعدى 3.5%، أما نسبة لمساهمة الكلية لقطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام فقد عرفت نموا غير مستقر، حيث لم تتعدى هذه النسبة 9%، كما ان إيرادات السياحة الدولية في الجزائر لم تتجاوز المليار دولار، وهي بذلك ضعيفة مقارنة مع دول الجوار، وهذا ما يجعل مساهمة السياحة في جلب العملة الصعبة للخزينة الوطنية صعب التحقيق، حيث لم تتجاوز نسبة إيرادات السياحة الدولية من إجمالي الصادرات الإجمالية 1%، اما مساهمة السياحة في التوظيف لا يزال ضعيفا فالنسب ضئيلة وحسب التوقعات فإن خلال سنة 2017 قدرت النسبة بـ 3.2% من اجمالي العمالة، اما المساهمة الكلية لقطاع السياحة في التوظيف عموما لم تتعدى 7.5%.

وعملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي حيث تم صياغة خطة حول تطوير السياحة في أفاق 2030 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030) في شكل وثيقة المسماة "مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في أفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم إدخال بعض تعديلات، والمخطط الوطني لتهيئة الاقليم SNAT 2030 المنصوص عليه في القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة[26].

3.2. دور مؤشرات التنويع الاقتصادي في ظل أداء بيئة الأعمال الحالية في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري

1.3.2. اتجاه الاستثمار العام في الجزائر

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به بشكل عام، ويمكن القول على أن العلاقة ما بين مستويات الاستثمار ومعدلات النمو تختلف درجة وضوحها بمقارنتها مع الدول الأخرى وذلك راجع إلى عدة اسباب، حيث الاستثمار المحلي انتقل من معدل 26.97% سنة 1990 الى 29.56% سنة 2018 من خلال تذبذب نسبته طيلة هذه الفترة وبمتوسط قدر بـ 28.75% وهي نسبة تعكس مدى حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة من اجل تحقيق التنمية لكن هذه المشاريع الاستثمارية كانت عرضة لظاهرة تفشي الفساد وسوء التسيير مما لم يحقق الأهداف المرجوة مما دفع الدولة الى تبني الحوكمة في شؤون التسيير من اجل ضبط وترشيد النفقات من خلال وضع القوانين والتشريعات وهيئات خاصة، وفي تاريخ فيفري 2012 صدر مرسوم رئاسي يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 06-413 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها[27].

– الممارسات الميزانية في الجزائر:

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسعية بسبب البرامج التنموية التي تبنتها والتي كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة، وقد رافقها عجز كبير في الميزانية في أغلب السنوات إضافة الى استنزاف احتياطات صندوق ضبط الإيرادات مع بداية سنة 2016، مما أدى إلى ضرورة حوكمة هذا الإنفاق خلال الفترة (2000-2019) والعمل على ترشيده، والجدول التالي يبين معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم (1): معطيات حول برامج التنمية .

البرنامج	المبلغ بالدينار
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14209,9
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15059.5
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، بوابة الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.

الشكل رقم (10): تطور الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر 1980-2017

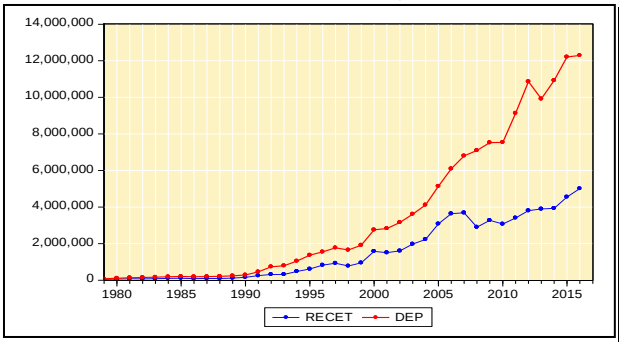

المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج وهو ما يعكس الوضعية لتطور الإيرادات العامة بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا أمام هذه المساعي.

– ترشيد الانفاق في الجزائر: الجزائر تعد من بين الدول الاكثر اسرافا في الانفاق[28] وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الاسراف في الانفاق، ويتبين من خلال تقرير مؤشر مدركات الفساد (2003-2016) ان الجزائر قد حصلت على مراتب تتراوح ما بين 99 من مجموع الدول 180 الى رتبة 112 من مجموع الدول 176 وهذا الترتيب يعكس ان الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية لا تزال غير فعالة خاصة التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الانفاق سنة 2013 [29]، وهو ما أوصى به صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط انفاقها الجاري، إضافة الى الإصلاحات الميزانية اخرها صدور قانون عضوي 18-15 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018، تسجل الجزائر ايضا نتائج جد سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016، وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 هذا المؤشر يشير إلى أن الحكومة الجزائرية توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن ميزانية الحكومة الوطنية وأنشطتها المالية، وهذا يعتبر تحديا للمواطنين في محاسبة الحكومة على ادارتها للأموال العامة[30].

2.3.2. التنويع الاقتصادي في ظل أداء بيئة الاعمال وحوافز الاستثمار

يوجد العديد من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة تقديم جميع التسهيلات الانتمائية والاعفاءات الضريبة للمستثمر الاجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع، فضلا على أهمية وجود العديد من عوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات[31] هذا يتيح فرص التنويع الاقتصادي. والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، والجدول التالي يوضح المشاريع الاجنبية الواردة الى منطقة دول العربية ومدى اسهامها في خلق الوظائف خلال الفترة 2003-2018.

الجدول رقم (2): المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2018.

	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
منطقة دول العربية	13894	1204061	2014230	10925
الجزائر	439	75400	116911	356

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، الكويت، 2019.

شهدت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 460 مشروعا سنة 2003 إلى 1324مشروعا سنة 2008 ثم شهد هبوطا مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من سنة 2009 الى غاية سنة 2015 اين بلغت عدد المشاريع 769، ليعاود الصعود إلى 876 مشروعا سنة 2018 حيث تم إحصاء خلال هذه الفترة (2003-2018) عدد المشاريع بحوالي 13894 مشروع، وكانت الجزائر قد حظيت بعدد من هذه المشاريع والتي قدر بـ 439 أي بنسبة 17.3 %خلال الفترة 2003-2018، وهو ما يدل على التحسين النسبي الضئيل في الأداء المؤسساتي ومناخ الاعمال، مما سمح بتوفير ما يقارب 116911 وظيفة.

اصلاح بيئة أداء الاعمال في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي

ان جل ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية لم يرقى الى التطلعات والاهداف التنموية التي سطرت من اجل النهوض باقتصاداتها، حيث حققت كل من قطر والامارات مراتب ما بين 12 و25 خلال السنوات 2014-2018 وهي مراتب تدل على تعزيز ودعم النمو والتنمية والتي تنعكس إيجابيا على التنويع بها الا ان الجزائر وتونس حققت مراتب تراوحت ما بين 70 و90 عالميا اما مصر ضمن المراتب الاواخر والمتراوحة ما بين 100و119 عالميا وهي نتائج لا تدعم النمو والتنمية ولا تحسن من وضعية التنويع الاقتصادي بها، ووفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005و 2015 نحو 233 تغيير، معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، حيث تصدرت مصر بـ 24 اصلاحا وبنسبة 12.2% والمغرب بـ 19 اصلاحا وبنسبة 9.6% أما الجزائر فقد طبقت 10اصلاحات مما يعني استمرارية معناة اقتصادات دول العربية مما يعيق التنويع الاقتصادي حيث مساهمة الامكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري كانت نسبتها ضئيلة في دعم وحتى مستوى تنافسيتها، واهمها:

– الصناعة (استرتيجية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني):

لقد عرف قطاع الصناعة في الجزائر استرتيجية قطاعية هادفة الى زيادة عروض وسائل الداعمة ضمن التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية لتنويع والربط بين مختلف الوسائل وفي هذا الصدد تم تخصيص ميزانية خاصة لدعم هذا القطاع طيلة البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر، وما تعكسه المعطيات حول عدد المناصب المستحدثة وحجم المبالغ المالية والمشاريع الممولة من طرفة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار. عدلت هذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملا بالأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. أهم الاحصائيات خلال الفترة (2002-2012)، وقد جاء أول قرار لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أين تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانونين 01-18 و17-02 حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية حسب القانون 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017 الذي عدل القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 شكليا، وترقيتها من خلال وكالتان وطنيتان تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC، ولهذا ما نسبته 62% من المبالغ المالية الاستثمارية هي في قطاع الصناعة وهذا ما يؤكد هيمنة هذا القطاع على جميع المستويات سواء من حيث العدد المشاريع الممولة والتي قدرت بـ 11% او مناصب الشغل المستحدثة والتي سجلت 35% ليأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والاشغال العمومية والري، اما فيما يخص قطاع النقل فان نسبتها تقدر بـ 52%، وبقيمة مالية تتساوى مع القيمة المالية لقطاع البناء والاشغال العمومية والهيدروليك (9%).

الشكل رقم (11): المشاريع الاستثمارية للقطاعات طيلة الفترة (2002-2012)

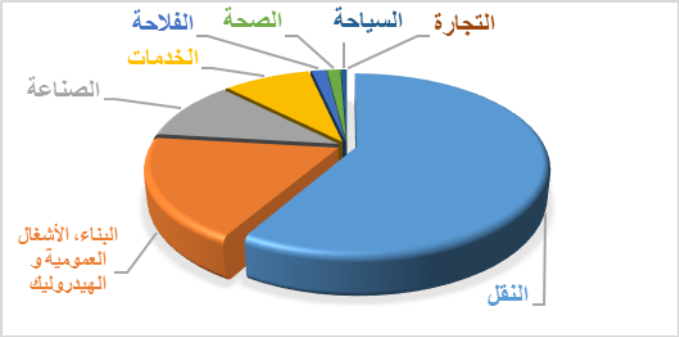

المصدر: الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2020/01/10.

الجدول رقم (3): عدد المشاريع الممولة وفق المصرح بها سنة 2018

	المشاريع الاستثمارية	
	المجموع	النسبة
عدد المشاريع	4125	%100
القيمة(مليون دج)	1676149	%100
مناصب الشغل	143320	%100

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المشاريع الممولة في تزايد مستمر وفق السنوات وينطبق ذلك على كل من القيمة المالية ومناصب الشغل المستحدثة ويجدر اشارة الى استحواذ الاستثمار المحلي على مجمل المشاريع الاستثمارية بقيمة 99.5% مقابل 0.5% بالنسبة للاستثمار الأجنبي، رغم تأكيد الرؤية 2030 على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات.

– الزراعة:

ان هناك زيادة ضئيلة في تطور الصادرات الزراعية والغذائية (التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت)، حيث بلغت قيمتها 687.6 مليون دولار امريكي خلال الفترة 2009- 2013، أي ما نسبته 1.26% من الصادرات الكلية، لتشهد بعد ذلك قيمة الصادرات الزراعية والغذائية خلال السنوات المتتالية 2014- 2016 تحسنا طفيفا قيمته 2907.9 مليون دولار امريكي، أي 2.27% من الصادرات الكلية، اما فيما يخص الواردات الزراعية والغذائية قيمتها بلغت 16946.8 مليون دولار امريكي خلال فترة 2009- 2013 ما نسبته 0.37% من الواردات الكلية، وخلال السنوات التي تلتها 2014- 2016 لقد عرفت الواردات الزراعية والغذائية انخفاض في قيمتها 58070.9 مليون دولار امريكي، كل هذه المعطيات تشير الى ضعف السياسات المنتهجة والمطبقة من طرف الدولة في ترقية الصادرات الزراعية و الغذائية وتقليل من وارداتها خاصة في ظل وجود عوائق امام التصدير مثل تكلفة التصدير والاستيراد والتي يمكن توضيحها من خلال مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر .

الجدول رقم (4): مؤشرات تكلفة وسهولة التجارة عبر الحدود في الجزائر 2017. (التكلفة بالدولار)

تكلفة التصدير (الامتثال لقوانين الحدود	تكلفة التصدير (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية)	تكلفة الاستيراد (الامتثال لقوانين الحدود	تكلفة الاستيراد (الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية)	عدد الأيام اللازمة للتصدير (يوم)	عدد الأيام اللازمة للاستيراد (يوم)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير (مستند)
118	149	327	249	25	35	400

المصدر: البنك الدولي 2017.

– السياحة في الجزائر:

تعرف التنافسية السياحية على أنها "قدرة المؤسسات المنتمية للقطاع السياحي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية[32]، ونجد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة وكان أحدثها في مجال السياحة والسفر حيث يقيس مدى تنافسية الدول في هذا المجال وذلك من خلال قياس أدائها وتجمع في ثلاث مؤشرات رئيسية و هي الإطار التنظيمي، بيئة الأعمال والبنية الأساسية والموارد البشرية الثقافية والطبيعية.

الجدول رقم (5): مؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال افريقيا

	الجزائر		تونس		المغرب	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
2007	3.67	93	4.76	34	4.27	57
2008	3.5	102	4.41	39	3.91	67
2009	3.31	115	4.37	44	3.86	75
2011	3.37	113	4.39	47	3.93	78
2013	3.07	132			4.03	71
2015	2.93	123	3.5	79	3.81	62
2017	3.1	118	3.5	87	3.8	65
2019	3.1	116	3.6	85	3.9	66

الجدول رقم (6): مؤشرات الفرعية لتنافسية قطاع السياحي في الجزائر.

السنوات		2011	2013	2015	2019
الاطار التنظيمي	*	3.87	3.3	3.59	3.6
	**	112	134	122	134
بيئة الأعمال والبنية التحتية	*	2.89	2.66	2.19	2.3
	**	112	126	122	115
الموارد البشرية الثقافية والطبيعية	*	3.35	3.25	2.04	2.1
	**	116	123	90	90

Source: World economic forum, The travel & tourism competitiveness reports, 2011-2019

نلاحظ أن المغرب كانت دائمة التصدر لدول شمال افريقيا ترتيبا حيث تحصلت خلال سنة 2019 على المرتبة 66 عالميا، ولتحتل تونس المرتبة 85، أما الجزائر فالملاحظ أنها متواجدة في مؤخرة الترتيب بتصنيفها 123 و 118و116 على التوالي في التقرير الأخيرة 2015-2017-2019، وهذا يعكس فعلا مدى ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا أو الدول العربية، اما تصنيف المؤشرات الفرعية للسياحة في الجزائر حيث صنف مؤشر فرعي للموارد البشرية في الرتبة 123 سنة 2015 ليتقدم الى المرتبة 90 وبدرجة 3.35 الى 2.1، وهذا لا يعكس تماما الإمكانيات والموارد الطبيعية والثقافية البلاد، و احتلت المرتبة 115 ضمن مؤشر بيئة الاعمال والبنية التحتية وبدرجة 2.3 في التقرير الأخير، وكذا مؤشر الاطار التنظيمي فالمرتبة 134 وبدرجة 3.6 ضمن المراتب الأخيرة، وبهذا الجزائر متأخرة عن ركب التنمية السياحية سواء عالميا.

II. دور الإصلاحات في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك ل لجوهانسن)

سنقوم بإجراء دراسة تطبيقية لتقدير اثر الإصلاحات على درجة التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2019، وللإشارة فان المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس هرفندل – هيرشمان (Herfindal - Hirshman)، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف، يمكن كتابة نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر بدلالة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وفق هرفندل – هيرشمان على النحو التالي:

$$IC_t = f(CSP_t, IDE_t, INF_t, INV_t) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بافتراض ان العلاقة بين المتغيرات خطية وعليه تصبح العلاقة (1) على النحو التالي:

$$IC_t = \alpha_1 CSP_t + \alpha_2 IDE_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 INV_t + \varepsilon_t$$

حيث ان:

IC: مؤشر مركب للدلالة على التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، العمالة، إيرادات الميزانية).

CSP: الائتمان المقدم للقطاع الخاص دلالة على الإصلاحات الهيكلية.

IDE: الاستثمار الاجنبي المباشر دلالة على الإصلاحات المؤسساتية.

INF: معدل التضخم دلالة على الاستقرار الاقتصادي.

INV: الاستثمار المحلي دلالة على الاصلاحات الاقتصادية.

معطيات الدراسة مصدرها البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

1. دراسة استقراريه السلاسل:

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج، وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (1) I، واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية. الجدول (7) التالي يلخص اختبارADF.

جدول رقم (7): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدامADF

عند المستوى			
المتغيرات	(1)	(2)	(3)
IC_t	-2,80	-1,07	-1,11
csp_t	-3,11	-2,29	-0,46
IDE_t	-3,05	-3,20	-1,31
INF_t	-1,77	-1,48	-1,36
INV_t	-2,83	-2,39	-0,19
عند الفروق			
ΔIC_t	-5,77*	-5,89*	-5,71*
Δcsp_t	-6,79*	-6,66*	-6,79*
ΔIDE_t	-6,35*	-5,74*	-5,85*
ΔINF_t	-5,31*	-5,28*	-5,29*
ΔINV_t	-3,64*	-3,88*	-4,02*

المصدر: من إنجاز الباحثين باستعمال برنامج Eviews9

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فوللر المتطور المحسوبة (ADF^c) أكبر من القيمة المجدولة لديكي فوللر المتطو (ADF^t) عند مستوى 5%، بالنسبة المتغيرات IC، csp، IDE، INF، INV ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسلIC وcsp و IDE و INF و INV غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى و لكل السلاسل السابقة. ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور(ADF^t)عند مستوى 5%، بالنسبة لسلسلة الفروقات الأولى للمتغيرات (d(IC)، d(csp)، d(IDE)، d(INF)، d(INV)، ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل كلها مستقرة.

و من خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة: أن متغيرات النموذج غير مستقرة أي وجود جذر الوحدة ، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و من ثم فمن الممكن أن تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

لاختبار العلاقة الطويلة و القصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك (Cointegration test) لـ جوهانسن Johansen Test و نموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model (ECM)، وهذا بعد إثبات وجود تكامل متزامن.

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار باختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ ،أما مراحله فهي:

المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها .

و بعد إثبات أن السلستين مستقرتين و من نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل جرانجر أو اختبار جوهانسن.

المرحلة الثانية نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM لمعرفة ديناميكية تغيرات السلسلة في المدى القصير ومعرفة أيضا متى تقترب السلسة من التوازن في المدى الطويل. إن اختبار التكامل المتزامن له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) .

يشترط في اختبار التكامل المشترك "لجوهانسن" أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالتنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و بالتالي هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنستعمل اختبار التكامل المتزامن لـ لجوهانسن، والذي سنلخص نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (8): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)– اختبار الأثر–

فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن	القيم الحرجة	إحصائية القيمة العظمى الذاتية	القيم الذاتية
لا يوجد	69.81889	91.15620	0.796885
على الأقل واحد	47.85613	49.71260	0.613199
على الأقل اثنان	29.79707	25.01661	0.525366
على الأقل ثلاثة	15.49471	5.641090	0.181513
على الأقل اربعة	3.841466	0.433348	0.016529

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

• عند السطر الأول (r=0) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة (TR^c) أكبر من القيمة المجدولة للأثر(TR^t) عند مستوى معنوية 5% :

$$TR^c = 91.15 > TR^t = 69.81$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك

• عند السطر الثاني (r=1) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة (TR^c) أكبر من القيمة المجدولة للأثر(TR^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$TR^c = 49.7 > TR^t = 47.85$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك

• عند السطر الثالث (r=2) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة (TR^c) أقل من القيمة المجدولة للأثر(TR^t) عند مستوى معنوية 5%:

$$TR^c = 25.01 < TR^t = 29.79$$

من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم ، والتي تنص بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

من خلال تطبيقنا لاختبار الأثر لجوهانسن، تبين لنا أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

المعادلة الستاتيكية

لإيجاد المعادلة الستاتيكية والتي تسمى أيضا بمعادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على معادلة طويل المدى التالية:

$$IC_t = -2.48 + 0.01CSp + 0.11\ IDE - 0.03\ INF + 0.04\ INV$$
$$(3.71)\quad (-2.36)\quad (0.51)\quad (-2.38)\quad (1.71)$$
$$R^2 = 0.68 \quad F-Static = 12.21 \quad P(F-Static) = 0.000 \quad DW = 1.35$$

III. التفسيرات الإحصائية

من الناحية الإحصائية نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.68، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة(الائتمان المقدم للقطاع الخاص csp)، الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE)، معدل التضخم (INF) و الاستثمار المحلي (INV) تشرح 68% المتغير التابع (معدل التنوع الاقتصادي) و32% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

ومن خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية ماعدا الاستثمار الاجنبي المباشر ة الاستثمار المحلي ، النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام ، و هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat =0 < 0,05)، أما اختبار ديربن وتسون ((DW) يدل على احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء $(d_L = 1,00 < DW = 1,35 < d_U = 1,68)$ و أكثر تفصيلا في النتائج

– التفسيرات الاقتصادية

تأكد نتائج التقدير ان معاملات النموذج تتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث وجدنا ان زيادة الإصلاحات الهيكلية (الائتمان المقدم للقطاع) بوحدة واحدة فان حجم التنويع الاقتصادي يزداد بـ 0.01 وحدة، وكذا زيادة الإصلاحات المؤسساتية (الاستثمار الاجنبي المباشر) بوحدة واحدة فان حجم التنويع الاقتصادي يزداد بـ 0.11 وحدة، و زيادة الاستثمار المحلي (دعم الإصلاحات الاقتصادية) بوحدة واحدة فان حجم التنويع الاقتصادي يزداد بـ 0.04 وحدة، بينما زيادة الإصلاحات الاقتصادية التي ينجم انها ارتفاع (التضخم) بوحدة واحدة فان حجم التنويع الاقتصادي ينخفض بـ 0.03 وحدة، وبالتالي فان كل من الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي تساهم في زيادة التنويع الاقتصادي، والتضخم يقلص من حجمه.

IV. الخاتمة

نتيجة للمزايا التي يحققها التنويع الاقتصادي، خاصة في إطار نوعية مؤسسات ذات جودة عالية تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق حيث أن نوعية المؤسسات أمر ضروري لتنويع صادرات أي بلد، بالإضافة إلى بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي مما يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية في ظل ما يعرف بالحكم الراشد، وعلاوة على هذا بعد الاقتصاد الأكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية وأقل تأثيرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، ولهذا يمكن للجزائر الاستفادة من فرص واسعة لتنويع الأنشطة الاقتصادية، من خلال تعظيم القيمة المضافة الموارد قطاع النفط والغاز في تدعيم صناعة البتروكيماويات، وتنمية القطاع الزراعي والسياحي، ويعتبر قطاع المحروقات في الجزائر اهم قطاع لكنه لم يفتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص فيه، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم المجهودات المبذولة في دعمه وحصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة، ويعتبر كل من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية مما لم يسمح بتهيئة مناخ بيئة الأعمال والذي اصبح غير مناسب وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الاعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2018، مما يعمل على تأخير في الاستثمارات التي ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

وهنا وجب التنويه أن تحقيق مستوى من التنويع الاقتصادي لن يكون إلا من خلال حل المشاكل الاقتصادية، السياسية والقانونية من خلال تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، تحسين مناخ الأعمال، تدعيم البنية التحتية وإقامة دعامة قانونية ذات مصداقية وشفافية تنظم بصفة نهائية لا رجعة فيها قانون الاستثمارات لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم التنويع الاقتصادي والذي يدعم الأداء التنافسي، وهو ما استندت اليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتشير النتائج الى ان الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في الاستثمار المحلي والإصلاحات الهيكلية والممثلة بالائتمان المقدم للقطاع الخاص وكذا الإصلاحات المؤسساتية والممثلة بالاستثمار الاجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير والطويل، بينما التضخم له اثر سلبي يقلص من حجم التنويع.

– النتائج

– ان العمل على زيادة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسساتية يساهم في رفع التويع خارج قطاع المحروقات وهذا ما يدعم النمو والتنمية في المدى الطويل خاصة في ظل بيئة الاعمال الحالية من اجل تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

– امتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وادارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل العمل على اعادة توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع القدرة من تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال

– عدم تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات وعلى رأسها منتجات قطاع الصناعة، وعدم التركيز على البعد العربي والإفريقي وضعف البيئة العامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– لم يقتصر ارتفاع النفقات العامة في الجزائر على التوسع في الاستثمار وزيادة الأجور والتحويلات ولكن كان سببه أيضا استمرار انتشار الفساد في الجزائر مما أدى إلى زيادة الاسراف.

– التوصيات

– توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات، خاصة في ظل تحسين الإنتاجية الزراعية وحسن استغلال الموارد الأرضية و المائية التي تؤثر إيجابا في مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد كونه قطاع بديل و مستدام و مصدر للنمو الاقتصادي بالجزائر، وتشجيع النشاط الصناعي لا سيما التركيز على الصناعات الغذائية التي يمكن أن تلعب دور كبير في زيادة حجم الصادرات.

– رفع درجة المنافسة والاستفادة من العولمة السياحية، تحسين بنيته الأساسية وعمل على توفير قدرات فنية وتنظيمية وبشرية متقدمة، بالإضافة إلى تطوير منتجات سياحية المحلية مبتكرة لجذب السياح وبأسعار منافسة.

– الإحالات والمراجع :

[1] Berthélemy, Jean-Claude. (2005). "Commerce international et diversification économique." Revue d'économie politique 115.5.

[2] ممدوح عوض الخطيب، (2014)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فيفري 2014.

[3] Al-Marhubi, Fahim. "Export diversification and growth: an empirical investigation." Applied economics letters 7.9 (2000).

[4] أوضايفية حدة، خوني رابح، (جوان 2017)، الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جامعة سكيكدة.

[5] موسى باهي، كمال روابنية، (ديسمبر 2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النقطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد 5.

[6] محمد كريم قروف، (2016)، قياس وتقيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980/2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، ص637.

[7] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (10 جانفي 2001)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية) مجلس التعاون الخليجي، لأمم المتحدة، نيويورك، ص12.

[8] محمد شكور سيدي، (2011-2012)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، ص 63.

[9] Jean Claude Berthéleny , (2005), « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 5 vol :115 , p59.

[10] حامد عبد الحسين الجبوري، (2016)، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2016/10/22، ص1. https://pulpit.alwatanvoice.com /content /print /419423.html

[11] BATURE, Bitrus Nakah. (2003), The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies. p6.

[12] شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

[13] Thorvaldur Gylfason, (August 2001), Natural Resources and Economic Growth: What is the Connection, CESifo Working Paper, no 530, Center for Economic Studies and Ifo, Institute for Economic Research, Munich, p 1-10.

[14] Xavier Sala- Martin and Arvind Subramanian, addressing the Natural Resource Care: An Illustration from Nigeria, (June 2003), NBER Working Paper, no 9804, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, pp 4-46.

[15] Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, (January 2006), Institutions and the Resource Curse, Economic Journal, vol 116, no 508, p 1-20.

[16] Banque Mondiale, (2003), Groupe de développement économique et social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, Strategie Macroéconomique: A Moyen Terme Pour L'Algérie: Soutenir une croissance plus ropide avec la stabilité économique et social (Washington, DC. Banque Mondiale, 2003). p. 157.

[17] Fatiha Talahte, (2010), Reformes et transformations économiques en Algérie.» Rapporten vue de l'obtention du diplôme d'habilitation à diriger des recherches, Université Paris 13-Nord, UFR de Sciences économiques et de gestion, p59.

[18] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[19] MARÉ, John HE. (2011), Economic diversification in Africa: a review of selected countries. pp9-10.

[20] Vijayaraghavan, Maya, and William A. Ward. (2001), "Institutions and economic growth: empirical evidence from a cross-national analysis." Clemson University.

[21] CNES, (2004), rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance, p 22.

[22] وليد عبد الحميد عايب، (2010)، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، ص 239.

[23] الديوان الوطني للإحصائيات، (2016)، الجزائر بالأرقام نتائج 2013- 2015، رقم 46، ص 11-16.

[24] محمد فريد عبد الله، وأخرون، (2015)، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.

[25] القانون رقم 16/09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصدور في 2016/08/03.

[26] وزارة السياحة والصناعة التقليدية الموقع الإلكتروني للوزارة: www.mta.gov.dz

[27] مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادر في 14 نوفمبر 2010، ص 31.

[28] مرسوم رئاسي رقم 12-64، الجريدة الرسمية، العدد 8، الصادر في 15 فيفري 2012، ص 17.

[29] شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، (2016)، السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016 و توصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي، ص 180.

[30] شعبان فرج، (2001-2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 273.

[31] Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. (2007), "Political risk, institutions and foreign direct investment." European journal of political economy 23.2: 397-415.

[32] محسن عبد الله الراجحي وآخرون، (2016)، الميزة التنافسية للنشاط السياحي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص123.